

Distr.: General
5 April 2010
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في السودان

أولا - مقدمة

١ - يُقدم تقرير نهاية الولاية هذا عملاً بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥) التي طلب فيها المجلس إطلاعه أولاً بأول على التطور المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل في السودان. ويتضمن التقرير تقييماً للوضع برمته في البلد منذ إعداد تقريره السابق، المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ (S/2010/31)، ومعلومات مستكملة عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة في السودان حتى ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٠. وامثالاً لطلب المجلس، يتضمن هذا التقرير معلومات مستكملة عن تنفيذ استراتيجية البعثة لحماية المدنيين، وترتيبات تخطيط البعثة للحالات الطارئة في الفترة التي تسبق إجراء الاستفتاءين، والخطوات الأولية المتخذة للتخطيط لدور البعثة في السودان في مرحلة ما بعد إجراء الاستفتاء.

ثانياً - التطورات السياسية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سادت التحضيرات للانتخابات المقبلة الساحة السياسية في السودان. ورغم إحراز طرقي اتفاق السلام الشامل تقدماً هاماً في تنفيذ الاتفاق، خاصة فيما يتعلق بالانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في الفترة من ١١ إلى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠، لا يزال يتعين القيام بالكثير للتحضير للاستفتاءين المقرر إجراؤهما في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٣ - وفي ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٠، توصل حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، عضوا رئاسة حكومة الوحدة الوطنية، إلى اتفاق تم بموجبه حل عدد من النزاعات المتبقية المتصلة بالانتخابات، خاصة فيما يتصل بالتعداد السكاني لعام ٢٠٠٨. ونص الاتفاق على أن تتنازل الحركة الشعبية عن اعتراضاتها على نتائج التعداد الوطني للسكان مقابل تخصيص ٤٠ مقعداً إضافياً للجنوب في المجلس الوطني. ومن المقرر ملء هذه المقاعد بتعيين



من الرئاسة، وموافقة المجلس الوطني، على أساس التمثيل النسبي بعد الانتخابات. واتفقت رئاسة حكومة الوحدة الوطنية على تأجيل الانتخابات في جنوب كردفان على مستوى الولاية للسماح بإجراء تعداد جديد وإعادة توزيع الدوائر الجغرافية في الولاية، مع حصول الولاية على أربعة مقاعد إضافية في المجلس الوطني. وبموجب ذلك الاتفاق، ستحصل منطقة أبيي على مقعدين إضافيين في المجلس الوطني، وتعين المفوضية القومية للانتخابات لجنة للإشراف على الانتخابات لإدارة أبيي.

٤ - وسيتيح الاتفاق بتخصيص مقاعد إضافية للجنوب وأبيي وجنوب كردفان للحركة الشعبية أن تحتفظ بعدديتها في المجلس الوطني التي تمنحها حق النقض فيما يتعلق بأي تعديل دستوري. ونتيجة لهذا الاتفاق، أصدرت المفوضية القومية للانتخابات قراراً قضى بتأجيل الانتخابات على مستوى الولاية في جنوب كردفان لمدة ٦٠ يوماً. إلا أن عدداً من أحزاب المعارضة انتقد التدابير المقترحة بوصفها غير دستورية لأن المجلس الوطني لم يوافق عليها ولأنها لم تعالج المخالفات التي يدعى أنها حدثت في التعداد في أجزاء أخرى من البلد. وحتى الآن، لم تتخذ المفوضية قراراً بشأن اتفاق حكومة الوحدة الوطنية المتعلق بالمقاعد الإضافية.

٥ - كذلك قررت مفوضية الانتخابات تأجيل الانتخابات للمجلس التشريعي لولاية الجزيرة، عقب قرار المحكمة العليا المؤرخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بشأن ترسيم حدود الدوائر الانتخابية. وسيمكن التأخير ولاية الجزيرة من إعادة رسم الدوائر الانتخابية وزيادة عدد مقاعد المجلس التشريعي من ٤٨ مقعداً إلى ٨٤ مقعداً، وفقاً لقرار المحكمة العليا.

٦ - وفي جنوب السودان، سجل أكثر من ٣٠٠ عضو من أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان لترشيح أنفسهم مستقلين في الانتخابات، حيث أكدوا أن إجراءات الاختيار الداخلية التي تتبعها الحركة لتحديد المرشحين قد تجاهلت الأعضاء العاديين. ورغم اعتراف الأمين العام للحركة الشعبية بأقان أمور بما شاب عملية اختيار المرشحين من "اختلالات" و "عيوب"، مثل عدم إجراء مشاورات على مستوى الولايات، اتخذ المكتب السياسي للحركة قراراً في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠ بالتبرؤ من جميع أعضاء الحزب الذين سيخوضون الانتخابات كمرشحين مستقلين. كذلك أعلن عدد صغير من السياسيين المرتبطين بحزب المؤتمر الوطني ترشحهم مستقلين بعد فشلهم في الحصول على موافقة الحزب على ترشيحهم.

٧ - وفيما يتعلق ببيئة الانتخابات، دعت الأحزاب السياسية الشمالية المعارضة حكومة الوحدة الوطنية إلى تأجيل الانتخابات حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، حيث قالت بضرورة توفير المزيد من الوقت لتهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وفي هذا الصدد، تلقت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقارير عديدة عن قيام الأجهزة الأمنية في

شمال السودان وجنوبه بأعمال اعتقال عشوائية ومضايقة وتدخل طالت أعضاء الأحزاب السياسية. ففي ٤ آذار/مارس ٢٠١٠، قامت أجهزة الأمن باعتقال واحتجاز مجموعة من النشطاء السياسيين وهم ينظمون تجمعاً جماهيرياً في الخرطوم، بدعوى التسبب في "الإزعاج العام". ووفقاً لما أفادت به الجبهة الوطنية المتحدة، فإن جهاز الأمن والمخابرات الوطني قام أيضاً باحتجاز طلاب أعضاء فيها في أماكن مجهولة لعدة شهور. وفي جنوب السودان، تعرضت مكاتب أحزاب سياسية للتخريب في ثلاث مناسبات منفصلة، وورد أن أفراداً وجماعات ينتمون إلى حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان - التغيير الديمقراطي قد تعرضوا للاعتقال العشوائي والاحتجاز على أيدي الجيش الشعبي لتحرير السودان في ستة حوادث منفصلة على الأقل.

٨ - واتخذت المفوضية القومية للانتخابات خطوات هامة لمعالجة بعض الشواغل التي أثارها الأحزاب خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٤ آذار/مارس ٢٠١٠، قدمت أحزاب تحالف جوبا، بما فيها الحركة الشعبية لتحرير السودان، مذكرة إلى المفوضية تتضمن تفاصيل عن عدد من الشواغل بشأن العملية الانتخابية، بما في ذلك شواغل بشأن التعداد السكاني، وترسيم حدود الدوائر الانتخابية في العديد من ولايات السودان، وتسجيل الناخبين، والوصول إلى وسائل الإعلام. وردت المفوضية على المذكرة في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٠ مؤكدة من جديد استقلاليتها عن أي حزب سياسي.

٩ - وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٠، أصدرت المفوضية منشوراً بشأن الأنشطة الانتخابية "ليكون بمثابة مرجع لتحديد ما يشكل سلوكاً مقبولاً في الحملات الانتخابية". ووصف عدد من الأحزاب المعارضة المنشور بأنه محاولة لتقييد حرية حركتها والانتقاص من حقوق الأحزاب السياسية، ووجهت تلك الأحزاب النقد إلى المفوضية لعدم وضعها حداً في المنشور لنفقات الحملات الانتخابية. وفي ٢ آذار/مارس ٢٠١٠، أعلن عدد من الأحزاب السياسية الانسحاب من آلية المفوضية لإدارة وسائل الإعلام الوطنية، حيث ادعت بأنها قد استبعدت من عملية اتخاذ القرار، وأن وجودها كان يستغل لإضفاء الشرعية على هيئة ليست لها فرصة حقيقية في المشاركة فيها. وفي منتصف آذار/مارس ٢٠١٠، استجابة لمطالبات الأحزاب السياسية، خفضت المفوضية فترة الإشعار المطلوبة للحصول على الإذن بتجمعات الأحزاب السياسية من ٧٢ ساعة إلى ٣٦ ساعة. كما زادت المفوضية، في جملة تدابير أخرى، الوقت المخصص للأحزاب السياسية في التلفزيون من ٢٠ دقيقة إلى ٣٠ دقيقة خلال فترة الحملات الانتخابية. ولم ترد أحزاب باستثناء حزب المؤتمر الوطني مؤكدة مشاركتها من عدمها.

١٠ - وقدم عدد من الأحزاب السياسية الرئيسية، باستثناء الحركة الشعبية لتحرير السودان، مذكرة إلى الرئاسة في ٢٠ آذار/مارس تدعو إلى تأجيل الانتخابات حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. واقترح البيان تشكيل حكومة قومية جديدة في الفترة الانتقالية قبل الانتخابات، لتكون مسؤولة عن مراجعة نواحي القصور في قانون الانتخابات، وإدخال تغييرات على القوانين لتهيئة بيئة حرة وعادلة، ومعالجة المسائل المعلقة في اتفاق السلام الشامل، وإبرام اتفاق في دارفور للسماح بزيادة المشاركة في الانتخابات. كذلك دعت المذكرة إلى حل المفوضية القومية للانتخابات. كذلك لم يوقع حزب المؤتمر الشعبي على المذكرة، مما يشير إلى احتمال حدوث انشقاق في تحالف جوبا بشأن مسألة توقيت إجراء الانتخابات.

١١ - وتمارس البعثة مساعيها الحميدة للعمل مع جميع الجهات المعنية في مساعدة السودانيين على تهيئة بيئة تكون فيها الانتخابات مقبولة لشعب السودان. كذلك فإن الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ والتابع للاتحاد الأفريقي واصل جهوده الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية للانتخابات. وفيما يمثل تطورا إيجابيا، نظم الفريق الرفيع المستوى اجتماعا في جوبا يومي ٢ و ٣ آذار/مارس حضره ١٥ حزبا سياسيا جنوبيا، بما يشمل الحركة الشعبية لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - التغيير الديمقراطي بقيادة لام أكون، حيث تم التوقيع خلال الاجتماع على مدونة سلوك واتفاق إعلان للالتزامات. وعقب ذلك وقع حزب المؤتمر الوطني وبعض الأحزاب الشمالية على الاتفاقات أنفسها في يومي ٨ و ٩ آذار/مارس ٢٠١٠ في الخرطوم، ليصل بذلك عدد الموقعين الكلي إلى ٢٦ حزبا سياسيا.

تنفيذ اتفاق السلام الشامل

١٢ - يغطي الفرع التالي الجوانب الرئيسية لتنفيذ اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك التحضيرات للانتخابات، والتحضيرات للاستفتاء، وأبيي، وجنوب كردفان، وتقاسم الثروة، وترسيم الحدود، واتفاقات السلام الأخرى في السودان.

التحضيرات للانتخابات

١٣ - فيما يتعلق بالتحضيرات للانتخابات، مددت المفوضية القومية للانتخابات فترة الترشيح، فأجلت نشر القائمة النهائية للمرشحين حتى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وفترة الطعون في الترشيحات من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠١٠. كذلك تم تغيير المواعيد النهائية لسحب الترشيحات (١٤ شباط/فبراير للمناصب التنفيذية و ١١ آذار/مارس للمناصب التشريعية) إلى موعد واحد هو ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٠. وفي

١٧ آذار/مارس ٢٠١٠، حدد الجدول الانتخابي ثلاثة أيام للاقتراع (١١-١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠)، ويومين لجولة الاقتراع الثانية للرئاسة (١٠-١١ أيار/مايو ٢٠١٠)، إذا اقتضت الضرورة.

١٤ - وبدأت المفوضية في استلام أسماء المرشحين في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وسجلت ١٢ مرشحا للانتخابات الرئاسية الوطنية، بمن فيهم عمر البشير من حزب المؤتمر الوطني، وياسر عرمان من الحركة الشعبية لتحرير السودان، والصادق المهدي من حزب الأمة القومي، فضلا عن مرشحة واحدة هي فاطمة عبد الحمود من حزب الاتحاد الاشتراكي. وسلفا كير ميارديت هو مرشح الحركة الشعبية لتحرير السودان لرئاسة حكومة جنوب السودان، حيث لا ينافسه في ذلك إلا لام أكول، مرشح الحركة الشعبية لتحرير السودان - التغيير الديمقراطي.

١٥ - وفي المجلس الوطني، يتنافس ٣١٧ ٢ مرشحا على ٢٧٠ مقعدا للدوائر الجغرافية، في حين يتنافس ١٠٢٦ ١ مرشحا على المقاعد الـ ١١٢ المخصصة لقائمة المرأة (بما يمثل نسبة الـ ٢٥ في المائة المخصصة للمرأة في المجلس الوطني)، ويتنافس ٧٩٣ مرشحا على ٨٦ مقعدا مخصصة لقائمة الأحزاب؛ ويتنافس ٣٩٥ مرشحا على مقاعد الجمعية التشريعية لجنوب السودان. ويتنافس مرشحون مجموعهم ٤٧١ ٤ شخصا على مقاعد المجالس التشريعية في الولايات الـ ٢٥ في البلد.

١٦ - وحتى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٠، كان توزيع بطاقات الاقتراع على الولايات قد بدأ ومن المتوقع اكتمال ذلك بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠. ورغم اكتمال تدريب ضباط الدوائر الانتخابية، لا تزال هناك شواغل إزاء وصول التمويل في الوقت المناسب على مستوى مراكز الاقتراع.

١٧ - وتدعو الحالة الأمنية في جنوب السودان ودارفور خلال فترة الانتخابات إلى القلق. وعلى وجه التحديد، فإن كلا من القدرات المحدودة لجهاز الشرطة في جنوب السودان، بما في ذلك المستوى العام للتدريب، ونقص المركبات والافتقار إلى معدات الاتصالات، سيمثل تحديا لقدرة حكومة جنوب السودان على توفير الأمن خلال الانتخابات.

١٨ - ويتمثل أحد التحديات الرئيسية خلال الانتخابات في عدد الناحيين المخصص لكل مركز اقتراع. وفي الوقت الحالي، لدى مفوضية الانتخابات خطط لإنشاء مراكز اقتراع يخصص لكل مركز منها أكثر من ٢٠٠ ١ ناخب، وهو ما سيمثل صعوبة كبيرة من حيث الوقت المخصص للاقتراع. إضافة إلى ذلك، ليس واضحا إن كان الخبر الذي تم توفيره لكل مركز اقتراع سيكفي لهذه الأعداد الكبيرة.

١٩ - وتتألف حملة المفوضية لتثقيف الناخبين، التي أُطلقت في آذار/مارس ٢٠١٠، من حملة إعلامية وطنية وأخرى على صعيد الولايات، وأنشطة لقاءات مباشرة، ومواد دعائية. ورغم أن غالبية هذه الأنشطة مدعومة من الجهات المانحة عن طريق الصندوق المشترك الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تنظم المفوضية برامجها الإذاعية والتلفزيونية الخاصة بها، شأنها في ذلك شأن منظمات المجتمع المدني. وعلى سبيل المثال، ستقوم شاحنتان صغيرتان مزودتان بمكبرات صوت بالطواف على معظم الولايات خلال فترة ٢٠ يوما، بدءا من ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٠، وذلك لبث معلومات عن الانتخابات. وسيتم كل يوم أحد وضع مواد إعلامية تشغل صفحة كاملة في ٤٥ صحيفة على نطاق القطر. كذلك يتم التركيز بصفة خاصة على الإذاعة بوصفها أفضل وسيلة لإيصال الرسائل للناخبين، بما في ذلك الأميين من السكان. ورغم الجهود المبذولة حتى الآن، يظل تثقيف الناخبين يشكل تحديا هائلا بالنظر إلى مساحة السودان، والعدد الكبير لمن يشاركون في التصويت لأول مرة، والبيئة الأمنية في بعض المناطق، والقيود الموضوعة على منظمات المجتمع المدني.

٢٠ - وفيما يتعلق بمراقبة الانتخابات، أصدرت المفوضية مدونة سلوك للمراقبين وأنشأت لجنة للرقابة مؤلفة من خمسة أعضاء. إضافة إلى ذلك، وقع مركز كارتر مذكرة تفاهم مع وزارة الخارجية السودانية وله مراقبون موجودون محليا منذ قرابة العام. ويعتزم الاتحاد الأوروبي القيام بالمراقبة خلال الانتخابات بفريق يتألف من ١٣٠ مراقبا تقريبا، في حين تعتزم منظمات إقليمية أخرى مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية إيفاد أفرقتها الخاصة بها. وأعربت اليابان أيضا عن نيتها إرسال مراقبين. وأكدت الشبكات الرئيسية لجماعات المراقبين المحليين خططها لنشر قرابة ٧ ٠٠٠ مراقب محلي في جميع أرجاء البلد.

٢١ - وتواصل البعثة تقديم المشورة والدعم التقني للمفوضية فيما يتصل بتحضيرات الانتخابات، بما في ذلك وضع مشروع خطة تنفيذية من أجل عمليات الاقتراع وفرز الأصوات، وتصميم مواد تثقيف الناخبين، وشراء مواد الاقتراع (بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية)، ووضع مواد تدريبية وتنظيم حلقات عمل. وأنشأت البعثة مركزا للعمليات الانتخابية ولها الآن أفرقة دعم انتخابي في ٢٣ ولاية من ولايات السودان الـ ٢٥. وتواصل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور دعم العمليات الانتخابية التي تقوم بها البعثة في دارفور، وذلك بتوفير دعم لوجستي هام عبر الإقليم.

التحضيرات للاستفتاءين

٢٢ - لا تزال هناك تحديات كبيرة ماثلة أمام التحضير للاستفتاءين المقرر إجراؤهما في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ورغم أن طرفي اتفاق السلام الشامل يظهران إرادة سياسية متعاضمة لمعالجة المسائل المتصلة بالاستفتاء، فإنهما لم يحققا تقدما ملموسا في وضع الترتيبات التي ستنشأ الحاجة إليها أيا كانت نتيجة الاستفتاءين. وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٠، أنشأ رئيس حكومة جنوب السودان سلفا كبير قوة عمل جنوب السودان لعام ٢٠١١ برئاسة نائب رئيس حكومة جنوب السودان ريك مشار، حيث ستعمل القوة بوصفها فريق تخطيط للاستفتاء وترتيبات ما بعد الاستفتاء. وفي ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٠، أصدرت رئاسة حكومة الوحدة الوطنية قرارا يحث طرفي اتفاق السلام الشامل على طمأنة الشعب السوداني بأن الطرفين سيصلان إلى اتفاق بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاء ويفضل أن يكون ذلك قبل إجراء الاستفتاء في عام ٢٠١١، والقيام بحشد الدعم من المجتمع الدولي والاتفاق على قيامه بدور محدد. إلا أن طرفي الاتفاق لم يتفقا على هيكل أو آلية أو جدول زمني للاستفتاء.

٢٣ - وأعلن حزب المؤتمر الوطني في منتصف آذار/مارس ٢٠١٠ أن الطرفين اتفقا على هيكل لمفاوضات ما بعد الاستفتاء. ووفقا لذلك الإعلان، ستكون المحادثات ثنائية مع تكليف أفرقة فرعية بالتفاوض على عدد من المسائل المجمعة مواضيعيا. وستقدم الدعم لعملية التفاوض أمانة تشمل أعضاء متساوين في العدد من الطرفين. وإذا نشأت ضرورة لمساعدة خارجية من المجتمع الدولي، سيتم تنسيق وتبسيط طلب الطرفين لتلك المساعدة.

٢٤ - وفيما يتعلق بتخطيط البعثة للاستفتاءين، تم إيفاد بعثة بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام إلى السودان للفترة من ١٨ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٠ لتقييم احتياجات البعثة في مجال تقديم الدعم للاستفتاءين. وكما يدرك المجلس، تم تعزيز عنصر الانتخابات في البعثة بصورة مؤقتة لتقديم الدعم التقني للمفوضية القومية للانتخابات وللجان العشر رفيعة المستوى في جنوب السودان. وشكلت القدرات المحدودة المتاحة لهذه الهيئات الانتخابية، خاصة في جنوب السودان، أحد التحديات الرئيسية في التحضير للانتخابات. ويتسم الافتقار إلى الهياكل الأساسية في أبيي بالحدة بصفة خاصة. ورغم أن استفتاءي جنوب السودان وأبيي يتعلقان بعدد أقل من الناخبين المؤهلين بالمقارنة مع من سيشاركون في انتخابات نيسان/أبريل ٢٠١٠، ستطلب عملية الاستفتاءين جولة جديدة من التسجيل، وفقا لقانوني الاستفتاء لكل من جنوب السودان وأبيي. علاوة على ذلك، يتوخى قانوننا الاستفتاء إنشاء لجان فرعية على صعيد المحليات.

٢٥ - وفي هذا السياق، فإن تعزيز عنصر الانتخابات في البعثة، بالإضافة إلى الاحتفاظ بالموظفين الذين استقدموا لدعم الانتخابات وإعادة نشرهم، من شأنه أن يعزز الدعم التقني المقدم إلى لجان الاستفتاء على عدة مستويات. إضافة إلى ذلك، تخطط البعثة لتقديم مساعدة لوجستية، خاصة فيما يتعلق بنقل المواد، على غرار مستوى الدعم المقدم للانتخابات. وسيكون وجود عنصر الانتخابات في البعثة عموماً وموظفي الأمم المتحدة الآخرين الذين يقدمون الدعم للاستفتاءين في جنوب السودان وأبيي مرهوناً بقدرات الدعم المتاحة للبعثة.

٢٦ - وفيما يتعلق بأمن الاستفتاءين، في ضوء القدرات المحدودة لجهاز الشرطة في جنوب السودان التي تمت الإشارة إليها في الفقرة ١٧ أعلاه، سيضطلع عنصر الشرطة في البعثة بدور نشط في تقديم المشورة لشرطة جنوب السودان والشرطة المحلية في أبيي بشأن الترتيبات اللازمة لكفالة بيئة هادئة للاستفتاءين. إضافة إلى ذلك، فإن البعثة في جنوب السودان وأبيي ومناطق حدودية أخرى ستشرع في جهود لتحديد بؤر التوتر وتعزيز المصالحة الوطنية، بالجمع بين كافة العناصر ذات الصلة في البعثة، لمنع وقوع أحداث عنف مرتبطة بالاستفتاء ودعم حماية المدنيين.

أبيي

٢٧ - ساهمت الخلافات السياسية داخل حكومة الوحدة الوطنية في التأخير الذي شهدته التعيينات في المناصب في لجنتي الاستفتاء لجنوب السودان وأبيي، الأمر الذي أعاق التقدم في التحضيرات الفنية للاستفتاءين المقرر إجراؤهما في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٢٨ - وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠١٠، فيما يمثل تطوراً إيجابياً، تقلد دينق أروب كوال منصبه بصفته المدير الجديد لإدارة منطقة أبيي. ويظل المسؤولون المحليون في أبيي يشيرون إلى حالات التأخير في التمويل بصفقتها العقبة الرئيسية أمام إنشاء العمليات الإدارية الأساسية وتقديم الخدمات في المنطقة. ويوفر فريق مشترك بين الوكالات وتابع للأمم المتحدة المساعدة التقنية إلى وزارة المالية في أبيي في إطار تيسيره للائتمان لشروط وزارة المالية في حكومة الوحدة الوطنية من أجل الإفراج عن الأموال، بما يشمل إصلاح الخدمة المدنية المحلية.

٢٩ - وتواصل عناصر المسيرية في الأجزاء الشمالية من منطقة أبيي منع أفرقة الرصد المشتركة التابعة للبعثة من الدخول إلى بعض المواقع، وكثيراً ما يحدث ذلك بالتهديد بالعنف. وفي ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٠، وعقب شكوى تقدمت بها قيادة المسيرية إلى اللجنة العسكرية المشتركة لمنطقة أبيي بشأن استخدام البعثة لناقلات الجنود المدرعة، أعلن فريق الإدارة الأمنية لأبيي أن قرى دمبلوية وأم خير وشيقي التي يسيطر عليها المسيرية هي مناطق محظورة أمام

التحركات والعمليات التي يقوم بها المدنيون التابعون للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وقد أعاق ذلك بقدر كبير العمليات الإنسانية في تلك المناطق.

٣٠ - وقد أعاق انعدام الأمن إحراز تقدم في الترسيم المادي لحدود أبيي وفقا لقرار هيئة التحكيم الدائمة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وحتى ٩ آذار/مارس ٢٠١٠، لم يحرز فريق الترسيم أي تقدم منذ صدور تقريره الأخير (S/2009/31).

جنوب كردفان

٣١ - رغم حدوث تقدم في مناقشات الطرفين بشأن المشاورات الشعبية، لم يحرز تقدم يذكر من حيث التنفيذ العملي لخطوات ملموسة حتى الآن. ولا يعزى التأخير لصعوبة المهمة وحسب، بل أيضا لاشتراط اتفاق السلام الشامل قيام المجلس التشريعي المنتخب للولاية بإجراء المشاورات. وبما أن المشاورات الشعبية متأخرة كثيرا بالفعل عن الجدول المحدد في الاتفاق، مع تأخر الانتخابات في جنوب كردفان، هناك حاجة ماسة لإيجاد سبل للمضي قدما بهذا العمل في الأسابيع والشهور المقبلة.

تقاسم الثروة

٣٢ - وفقا لحكومة المالية والتخطيط الاقتصادي في جنوب السودان، فإن مجموع إيرادات السودان من النفط في عام ٢٠٠٩ من موارد الجنوب بلغ ٥٦٦,١٦ مليون دولار، وبلغ نصيب حكومة جنوب السودان منه ١٠٦٧,٧ مليون دولار. وورد أن المبلغ الذي تم تحويله من الخرطوم إلى حكومة جنوب السودان كان أعلى من ذلك، وبلغ ١٧٧٥,٢٥ مليون دولار، شاملا ٣٥٠,٥٤ مليون دولار لتسوية متأخرات، ورد مبلغ ٥٢ مليون دولار كانت حكومة السودان قد استقطعتة من طرف واحد لقاء نفقات الانتخابات، ومبلغ ٤٩٣,٩٦ مليون دولار سُحب من حساب استقرار إيرادات النفط. ونظرا للانخفاضات التي شهدتها أسعار النفط في النصف الأول من عام ٢٠٠٩، انخفضت إيرادات النفط بمبلغ قدره ٣٩٩٩,٨٨ مليون دولار عن حجمها في عام ٢٠٠٨. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، تسلمت حكومة جنوب السودان تحويلات من إيرادات النفط قدرها ١٢٠,٧٣ مليون دولار، منها مبلغ ٨٢,٢٢ مليون دولار من الصادرات ومبلغ مسحوب من حساب استقرار إيرادات النفط قدره ٣٨,٥١ مليون دولار.

٣٣ - ويظل جمع الإيرادات غير النفطية في جنوب السودان ثانويا نسبيا. ووفقا لما أفادت به وزارة المالية والاقتصاد القومي في حكومة الوحدة الوطنية، جُمع مبلغ إجمالي قدره

١٨,٨٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٩، وهو ما يمثل زيادة على المبلغ الذي جمع عام ٢٠٠٨ والذي يصل إلى ١٥,٥ مليون دولار.

٣٤ - ولم يتم تعيين المفوضية القومية للأراضي رغم صدور التشريع المنشئ للجنة الذي تم التوقيع عليه ليصبح قانونا في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. كذلك تظل مفوضية أراضي جنوب السودان غير عاملة.

ترسيم الحدود

٣٥ - أولى طرفا اتفاق السلام مسألة ترسيم الحدود اهتماما خاصا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، قامت اللجنة التقنية المخصصة المعنية بالحدود بزيادة عدد المناطق المتنازع عليها من ثلاث مناطق إلى خمس مناطق، وذلك بإضافة بلدة كاكا (بمحاذاة الحدود الشمالية لولاية أعالي النيل)، والمنطقة على جانبي نهر بحر العرب/كير (على الحدود بين ولايتي جنوب دارفور وشمال بحر الغزال). وأيضا في شباط/فبراير ٢٠١٠، أصدرت الرئاسة تعليماتها إلى لجنة الحدود للبدء في الترسيم، من الحدود مع إثيوبيا حتى منطقة التقاء ولايتي النيل الأزرق وسنار. وواصلت البعثة تقديم الدعم التقني لعمل لجنة الحدود، بسبل منها تنظيم حلقة عمل عن ترسيم الحدود. وأشارت لجنة الحدود إلى أنها ستظل في حاجة إلى المساعدة التقنية والدعم اللوجستي طوال عملية الترسيم.

اتفاق سلام شرق السودان

٣٦ - تظل الحالة السياسية والأمنية هادئة في شرق السودان. وقد حدث تقدم محدود في تنفيذ النقاط المرجعية في اتفاق سلام شرق السودان، بما يشمل إعادة إدماج الحاربين السابقين في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتوفير التمويل لصندوق التعافي والتنمية لشرق السودان، وتمثيل أبناء شرق السودان في الخدمة المدنية القومية. وتزداد شقة الخلاف بين الموقعين على الاتفاق مع اقتراب موعد الانتخابات بسبب تنافسهم كأحزاب سياسية مستقلة وقد وردت عدة شكاوى من حدوث أعمال مضايقة وتخويف.

عملية السلام في دارفور

٣٧ - في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، وضعت حكومة السودان وحركة العدل والمساواة الصيغة النهائية لاتفاق إطاري ووقعنا عليه، حيث تم تيسير الاتفاق برعاية رئيس تشاد إدريس ديبي. ويلتزم الطرفان بموجب الاتفاق، الذي يستند إلى اتفاق النوايا الحسنة الموقع في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩ بين الحركة والحكومة، بوقف فوري لإطلاق النار، وإطلاق سراح

الأسرى، والتفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق سلام نهائي بحلول ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠. ولم يتطرق الاتفاق لوضع بروتوكول لوقف إطلاق النار أو لإبرام اتفاق نهائي على ذلك، حيث يرجع ذلك بقدر كبير إلى التزايدات حول مشاركة الحركات الأخرى في محادثات السلام ومطالبة حركة العدل والمساواة بتأجيل الانتخابات الوطنية. ورغم عدم إحراز تقدم في المفاوضات، تم التقييد بوقف إطلاق النار بين الحركة والحكومة.

٣٨ - وبعد أسابيع من المشاورات، أعلنت حركة تحرير السودان - القوى الثورية وثلاث حركات من مجموعة خريطة الطريق إنشاء حركة التحرير والعدالة في الدوحة في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠. ورئيس الحركة، التيجاني السيسي أتييم، هو حاكم مدني سابق لدارفور. وفي ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠، وقعت حكومة السودان وحركة العدالة والتحرير اتفاقاً إطارياً واتفاقاً لوقف إطلاق النار والتزم الطرفان بالتفاوض بشأن اتفاق نهائي بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠.

٣٩ - كذلك أطلق فريق الوساطة في دارفور، بالتعاون مع العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، سلسلة من مشاورات المجتمع المدني التي ستسعى إلى الاستفادة من الزخم المتولد عن المؤتمر الأول الذي عقد في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ للمجتمع المدني في دارفور. وتهدف المشاورات إلى تقريب آراء واهتمامات المجتمعات المحلية المتعددة في دارفور وتوفير دعم شعبي لعملية السلام.

ثالثاً - التطورات الأمنية

التراجع على المستوى المحلي

٤٠ - حافظت البيئة الأمنية في منطقة عمليات البعثة على استقرارها النسبي، على الرغم من وقوع حوادث أمنية خطيرة في جنوب السودان، بما في ذلك في ولايات البحيرات، ووراب، وجونقلي. ولا تزال حوادث سرقة المواشي، والحوادث المرتبطة بالهجرة، وغيرها من المنازعات بين المجموعات المحلية، باعثاً على قيام التراجع في الجنوب، يضاف إليها تصاعد التوتر خلال الفترة المفضية إلى الانتخابات.

٤١ - ففي ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٠ أغارت عناصر من عشيرة دينكا نقوك على مخزن أسلحة تابع لجهاز شرطة جنوب السودان، وحاولت الدخول إلى معسكر للجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية البحيرات، مما أدى إلى اندلاع مواجهات عنيفة بين الطرفين أسفرت عن مقتل سبعة مدنيين، من بينهم الزعيم الأكبر لدينكا نقوك.

٤٢ - وشهد التوتر في منطقة أبيي تصاعدا مطردا خلال الفترة التي يشملها التقرير. وأدى عجز أصحاب المصلحة المحليين عن عقد مؤتمر للمجموعات المحلية بشأن ترتيبات الهجرة، وإصرار الجيش الشعبي لتحرير السودان على أن يتخلى أفراد قبيلة المسيرية عن أسلحتهم الشخصية قبل دخولهم جنوب السودان إلى إعاقه هجرة المسيرية إلى الجنوب، وحصرهم فعليا في الجزء الشمالي من منطقة أبيي خلال الفترة التي يشملها التقرير. وقد شكلت إقامتهم المطولة في المنطقة عبئا إضافيا على مواردها من المياه والمراعي.

٤٣ - وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، حدث تبادل لإطلاق النار بين وحدات للجيش الشعبي لتحرير السودان وبدؤ المسيرية على طول نهر بحر العرب كبير في ولاية الوحدة، وأسفر ذلك عن مقتل أحد جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان ورجلين من المسيرية. وفي ٤ شباط/فبراير، وقع اشتباك في مقاطعة أيمنون في ولاية الوحدة، وأسفر عن مقتل ٨ مدنيين، من بينهم ستة قتلى من المسيرية وجنديين من الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي ١٧ آذار/مارس، قتل ١٣ شخصا في اشتباك بالأسلحة النارية بين المسيرية والجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية الوحدة.

٤٤ - وفيما يتعلق بالهجرة، توفر بعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التوجيه والتدريب للجان المحلية التي شكلت مؤخرا في المنطقة والتي تعمل لحل المنازعات الناشبة على طول الحدود. وفي ٤ آذار/مارس ٢٠١٠، تم التوصل إلى اتفاق إداري بين زعماء المسيرية والسلطات المحلية بشأن تيسير الهجرة السنوية إلى مقاطعة أيمنون خاصة، وولاية الوحدة عموما.

٤٥ - وخلال الفترة التي يشملها التقرير، تولت البعثة مراقبة عملية نزع سلاح المدنيين التي تقودها حكومة جنوب السودان في ولايات جونقلي ووارب والبحيرات. وعلى الرغم من أن غالبية هذه العمليات تجري في مناخ سلمي، فإن الافتقار إلى الآليات التي تكفل أمن الجماعات المحلية المتزوع سلاحها أدى إلى وقوع عدد من حوادث العنف التي نجم عنها عدد غير مؤكد من القتلى.

٤٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، يسّرت البعثة أيضا انعقاد مؤتمر في كادوقلي شارك فيه حكام ١٠ ولايات، ومؤتمر لثلاث ولايات في بانتيو، ومؤتمرا بين حاكمي ولايتي وارب والوحدة، بالإضافة إلى مؤتمرات للجماعات المحلية بين النوبة والميسيرية، والنوير والميسيرية، والدينكا ملوال والرزيقات. وعملت البعثة بصورة وثيقة مع السلطات والزعماء المحليين في ولاية جونقلي لمنع تعبئة الشبان المسلحين من الدينكا بور، كما يسّرت الجهود التي تبذلها وزارة الداخلية في حكومة جنوب السودان لترع فتيل النزاعات المحتملة في ولايتي وارب

وجونقلي. وأسفرت مبادرة لتتبع أثر المواشي قامت بها البعثة عن إعادة ٤٠٠ رأس من الماشية إلى قبيلة ألباريا في ولاية وسط الاستوائية، مما أدى إلى تخفيف حدة التوتر في العلاقات بين قبيلتي الباريا والمنداري. وعلاوة على ذلك، واصلت البعثة والبرنامج الإنمائي تيسيرهما لعقد اجتماعات مائدة مستديرة شاركت فيها الأحزاب السياسية لجنوب السودان، وذلك في إطار استراتيجية أوسع نطاقاً لتخفيف حدة النزاعات.

نقل القوات

٤٧ - نقلت القوات المسلحة السودانية كامل قواتها من جنوب السودان؛ وبحلول ٢٦ كانون الثاني/يناير، نقل الجيش الشعبي لتحرير السودان حوالي ٣٥ في المائة من القوام المعلن عنه لقواته الموجودة في شمال السودان والبالغ ١٦٨ ٥٩ عنصراً، وفي ذلك زيادة عن نسبة القوات المنقولة التي أبلغت عنها في تقريره السابق والتي قاربت ٣٣ في المائة. وقد أعلن الجانبان قبولهما لهذه الأرقام خلال الاجتماع الحادي عشر بعد المائة للجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار. بيد أن البعثة واجهت معوقات حدّت من حرية حركتها، من بينها رفض المراقبين الوطنيين المشاركة في رصد نقل القوات والتحقق منه. وقد كتب النجاح للجهود المتكاملة التي بذلها عنصرا البعثة المدني والعسكري للتغلب على بعض تلك المعوقات.

الوحدات المتكاملة المشتركة

٤٨ - وصلت نسبة التكامل المشترك بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية إلى ما يقرب من ٨٣ في المائة من قوام القوات البالغ ٦٣٩ ٣٩ جندياً، ولم يطرأ أي تغيير على هذه النسبة منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ولا تزال عملية إعادة التحقق جارية، على الرغم من أنه كان من المقرر إتمامها في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وقام اللواء يحيى من القوات المسلحة السودانية بتسليم قيادة الوحدات المتكاملة المشتركة إلى نائبه السابق من الجيش الشعبي لتحرير السودان، اللواء ماريال، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وفقاً لمبدأ التناوب المنتظم في قيادة الوحدات المتكاملة المشتركة.

٤٩ - ولم ترد أي تقارير عن وقوع حوادث أمنية خطيرة لها علاقة بالوحدات المتكاملة المشتركة خلال الفترة التي يشملها التقرير، لكن هذه الوحدات لا تزال مبعثاً للتوتر في بعض المناطق. وقد تخلت القوات المسلحة السودانية عن خططها لاستبدال الوحدة المتكاملة المشتركة في ملكال برمتها، بسبب ارتفاع التكاليف المتوقعة، وهي تخطط، بدلاً عن ذلك، لإجراء نقل محدود للقوات المسلحة السودانية من الوحدة المتكاملة المشتركة في ملكال إلى الناصر.

الانتشار العسكري لبعثة الأمم المتحدة في السودان

٥٠ - بحلول ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٠، نشرت البعثة ٨٥٥ عسكرياً من أصل قوامها المأذون به البالغ ١٠٠٠ عنصر، كان من بينهم ٤٧٠ مراقباً عسكرياً، و ١٩١ ضابط ركن، و ١٩٤ ٩ جندياً. وبلاستناد إلى التوصيات الواردة في دراسة القدرة العسكرية لعام ٢٠٠٨، سيتواصل نشر عناصر إضافية من القوام المأذون به للبعثة، إلى أن يبلغ عدد أفرادها العسكريين ٩٩٠ ٩ عنصراً، ويتوقع بلوغ هذا العدد في نهاية آذار/مارس ٢٠١٠. وخلال الفترة التي يشملها التقرير، تركزت عمليات العنصر العسكري على منع اندلاع النزاعات، والحماية، والرصد، والإعداد لتوفير الدعم خلال الانتخابات، وفقاً للمُفاد به في الفروع ذات الصلة من هذا التقرير.

٥١ - وفيما يتعلق بتنفيذ دراسة القدرة العسكرية الذي ناقشته في تقريره السابق (S/2010/51)، كان لتأخر الحكومة السودانية في إصدار تصاريح الدخول للسفن المتعاقدة مع بعثة الأمم المتحدة في السودان أثر سلبي على التحضيرات التي تجريها البعثة لدعم الانتخابات. ويشار على وجه الخصوص إلى أن السلطات السودانية احتجزت في عرض البحر سفينة تنقل معدات تابعة للوحدة البنغلاديشية لمدة ٦٤ يوماً، واحتجزت سفينة تنقل معدات تابعة للوحدة المصرية خارج ميناء بورتسودان لمدة ٢٤ يوماً، كما احتجزت سفينة ثالثة تحمل معدات لزامبيا لمدة ٤ أيام، ونتيجة لذلك، تكبدت البعثة رسوم احتجاز تزيد على ٧٥٠٠٠٠ دولار.

٥٢ - وتواصل القوات المسلحة السودانية منع عسكريي البعثة من التحرك في منطقة هيجليج - خرسانة قرب الحدود بين ولايتي الوحدة وجنوب كردفان. وتواصل البعثة إثارة هذه المسألة مع وزارتي الخارجية والدفاع السودانيّتين، لكن هذه المسألة لم تحلّ بعد. وعلاوة على ذلك، أعاق الجيش الشعبي لتحرير السودان تحركات البعثة في المناطق الواقعة إلى الشمال من راجا في غرب بحر الغزال، وإلى الجنوب الشرقي من توريت والشمال من أويل في شمال بحر الغزال. وقد كان لهذه القيود التي فرضها الطرفان على تحركات البعثة تأثير سلبي على قدرتها على تنفيذ الولاية الموكلة إليها.

شرطة بعثة الأمم المتحدة في السودان

٥٣ - اتخذت حكومة جنوب السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير خطوات مشجعة لإعادة تنظيم جهاز شرطة جنوب السودان، وإصلاحه وإعادة هيكلته، بوسائل منها سن قانون الشرطة الجديد، وتعيين مفتش عام جديد للشرطة، وتجنيد ٦٠٠٠ من خريجي المدارس الثانوية ليحلوا محل كبار السن والعجزة من أفراد جهاز شرطة جنوب السودان.

٥٤ - لا يزال جهاز شرطة جنوب السودان يواجه تحديات لوجستية خطيرة في الاضطلاع بأنشطة الشرطة. ولا تعمل من المركبات المتوافرة لجهاز الشرطة البالغ عددها ٣٠٠ مركبة سوى ١٠٠ مركبة فقط. وقامت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بتدريب أكثر من ٢٥٠٠ من أفراد جهاز الشرطة على مهام وحدات الشرطة المشكلة. ونظرا لعدم توفر المعدات والمركبات اللازمة لمكافحة أعمال الشغب، فلم يتمكن هؤلاء الضباط من أداء مهامهم على النحو المقرر. ولا تزال الاتصالات تشكل تحديا لجهاز الشرطة، مع افتقار ٤٥ موقعا في الولايات العشر إلى وسائل الاتصالات الرسمية.

٥٥ - ونشرت البعثة حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠ ما نسبته ٩٥ في المائة من قوامها المأذون به (٦٩٠) مستشارا لشؤون الشرطة، بمن فيهم ٩٩ امرأة من مجموع ٧١٥ فردا) في ٢٥ من مواقع الأفرقة في جميع أنحاء منطقة البعثة.

٥٦ - وركز عنصر الشرطة في البعثة جهوده خلال الفترة المشمولة بالتقرير على تدريب الشرطة المحلية على أمن الانتخابات، بما في ذلك إجراء ٣٢٢ دورة تدريبية على أمن الانتخابات في جميع القطاعات لفائدة ٨٠٠ ٢٢ من أفراد الشرطة المحليين. وفي إطار برنامج تدريبي مشترك مولته حكومة النرويج، اضطلعت شرطة الأمم المتحدة ومدربون نرويجيون بتدريب ١٢٠ من أفراد شرطة جنوب السودان في مجال تدريبات أمن الانتخابات في نيروبي.

٥٧ - وكجزء من الدعم التقني للمفوضية القومية للانتخابات، جمعت البعثة الدليل الرسمي لأمن الانتخابات لاستخدامه من قبل حكومة السودان وجهاز شرطة جنوب السودان خلال فترة الانتخابات. واضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بطباعة ٢٧ ٠٠٠ نسخة منه، وتعمل البعثة بالتعاون مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على تيسير عملية توزيعها في جميع أنحاء السودان.

٥٨ - وواصلت البعثة أيضا تدريب الشرطة المحلية في مجال تدريب المدربين، ومكافحة أعمال الشغب والسيطرة على التجمعات، والحماية المباشرة لكبار الشخصيات، والأدلة الجنائية، الأنشطة المجتمعية للحفاظ على النظام، والتحقيقات في مسرح الجريمة، والاتجار بالبشر والجريمة المنظمة، وحقوق الإنسان والتحقيق المتقدم. وجرى القيام بدوريات مشتركة بين الشرطة المحلية وعنصر شرطة البعثة لإيجاد وعي عام ورصد الحالة الأمنية استعدادا للانتخابات المقبلة.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٥٩ - أحرز برنامج حكومة جنوب السودان لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تقدماً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أن الفجوة بين عمليتي التسريح وإعادة الإدماج لا تزال تتسع، ويعزى ذلك جزئياً إلى عدم كفاية الأموال اللازمة لإعادة الإدماج. ومنذ بدء العمل في البرنامج الوطني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شباط/فبراير ٢٠٠٩، وحتى ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠ جرى تسريح ٢١ ٠٣٧ من المقاتلين السابقين وذوي الاحتياجات الخاصة وتلقوا مجموعات إعادة الإحاط الخاصة بهم، ويشكل هؤلاء ما نسبته ٣٣ في المائة تقريباً من حجم الحالات للمرحلة الأولى من البرنامج. وتواصلت عملية التسريح في ولاية جنوب كردفان في كادقلي بعد النجاح في إنجاز تسريح مقاتلي الجيش الشعبي لتحرير السودان في جلود. وفي جنوب السودان جرى في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ تعليق عملية التسريح في رمبيك (بولاية البحيرات) بسبب نقص الدعم الغذائي المقدم من برنامج الأغذية العالمي.

٦٠ - وقدمت حكومة جنوب السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير مجموعات إعادة الإحاط إلى ٤٢٠ مشاركاً، بمن فيهم ١٢٨ امرأة. وحتى منتصف آذار/مارس ٢٠١٠، تلقى نحو ٢٦٦ ١٠ من المشاركين في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج خدمات تقديم المشورة للأفراد تمهيداً لعملية إعادة الإدماج. وبالإضافة إلى ذلك، وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصيغة النهائية للعقود مع شركاء التنفيذ لتوفير الدعم في مجال إعادة الإدماج لما يقارب ٥٦٩ ٤ مشاركا في المناطق الانتقالية. وفي جنوب السودان، جرى وضع الصيغة النهائية لعقود توفير الدعم في مجال إعادة الإدماج لجميع المشاركين في ثمان ولايات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمد صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام مبلغ ٦,٦ مليون دولار واعتمدت إسبانيا مبلغ ٢,٨ مليون دولار لبرنامج إعادة الإدماج. وتلقى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٣٩ مليون دولار للعام ويعاني من عجز حالي قدره ٩٥ مليون دولار قد تجري تغطيته إلى حد ما من خلال السداد في الوقت المناسب للأموال التي أُعلن عن التبرع بها.

٦١ - إن أوجه القصور التي حددها التقييم المستقل لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، على النحو الوارد في الفقرة ٥٦ من تقرير الأخير (S/2010/31)، قد جرت معالجتها بقدر كبير عن طريق اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي أنشئت حديثاً، والتي وقعت في ٣ آذار/مارس ٢٠١٠ على إجراءات تشغيلية موحدة لتنظيم عملية التحقق من أهلية المرشحين للاستفادة من البرنامج، فضلاً عن تحديد

هوية النساء المرتبطات بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة في جنوب السودان والتحقق من أهليتهن للاستفادة.

مكافحة الألغام

٦٢ - جرت إزالة الألغام من ستين كيلومترا من الطرق الخطرة وتسليم ما يقارب ١٢ كيلومترا مربعا من الأراضي للسكان المحليين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ليصل المجموع إلى ٣٨ ٢٥٨ كيلومترا من الطرق و ٥٦ ٥٢٨ ميلا مربعا من الأراضي التي جرت إزالة الألغام منها. وبالإضافة إلى ذلك، أُنجزت الآن أعمال الإزالة في جميع الطرق ذات الأولوية المعروفة في ولاية النيل الأزرق وما نسبته ٧٥ في المائة في جميع المناطق الخطرة المعروفة في المنطقة الشمالية.

رابعا - حماية المدنيين

٦٣ - منذ بداية عام ٢٠١٠، لقي ٤٥٠ مدنيا على الأقل مصرعهم ونزح زهاء ٤٠ ٠٠٠ في جنوب السودان. وعلى الرغم من أن حكومة جنوب السودان تتولى المسؤولية الرئيسية عن الحماية في جنوب السودان، فقد حد ضعف المؤسسات الحكومية وكثرة أعبائها من قدرتها على حماية المدنيين، ولا سيما في المناطق الريفية النائية. وفي هذا السياق، فإن البعثة مأذون لها في إطار ولايتها بحماية "المدنيين الذين يحدق بهم خطر التعرض للعنف الجسدي"، وهي الولاية التي طورتها البعثة باتباع نهج متكامل يشرك المدنيين، والجيش والشرطة، والمنظمات غير الحكومية.

٦٤ - وتقوم استراتيجية البعثة لحماية المدنيين على نهج ذي ثلاث شعب: '١' الأمن المباشر المطلوب للحماية المادية للمدنيين الذين يحدق بهم خطر التعرض للعنف الجسدي؛ '٢' تقديم الاحتياجات الأساسية عن طريق تأمين الوصول للأنشطة الإنسانية والغوثية؛ '٣' الردع وتعزيز قدرة الولاية على الحماية عن طريق منع نشوب النزاعات وإدارتها إن نشبت، وتعزيز آليات حقوق الإنسان. ومن أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية، اتخذت البعثة عددا من التدابير في الميدان، بما فيها زيادة آليات التنسيق فيما بين جميع الجهات الفاعلة وتحسين أوجه التآزر في تبادل المعلومات وتحليل الحالة، بغية تفهم أسباب انعدام أمن المدنيين، والتخطيط ووضع التصورات، والتخطيط لحالات الطوارئ على نحو مشترك.

٦٥ - وتحقيقا لهذه الغاية، أصدر قائد قوات البعثة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، توجيهها إلى جميع قادة القطاعات لتنفيذ استراتيجية حماية المدنيين وتقديم تقارير بشأن الخطوات التي اتخذها كل قطاع. ومنذ ذلك الحين، قام قسم حماية المدنيين بإجراء تدريبات

لكل من قادة القطاعات، ورؤساء المكاتب، ورؤساء الأقسام بشأن الاستراتيجية وحدد الخطوط العريضة للتوقعات. وأنشئت منتديات للحماية وإدارة النزاع على مستوى القطاع ومن المقرر تكرارها على مستوى موقع الفريق بغية تبادل معلومات الإنذار المبكر وتحليلها.

٦٦ - وتتمثل إحدى السبل الرئيسية التي يمكن من خلالها ترجمة استراتيجية الحماية هذه إلى عمليات للبعثة في زيادة الدوريات وتوسيع نطاق وجود البعثة في المناطق البعيدة التي تشكل نقاطا ساخنة محتملة في جنوب السودان. وردا على النزاعات الرئيسية، بما فيها المصادمات التي وقعت في منتصف كانون الثاني/يناير بين قبيلتي الدينكا والنوير والتي أسفرت، على نحو ما أفادت التقارير، عن مصرع ٥٠ شخصا ونزوح ١١ ٠٠٠ شخص على الأقل، فقد زادت السلطات المحلية والبعثة من التدخلات والدوريات. وجرى نشر قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان على نحو استباقي في عدد من الولايات كما قامت البعثة بعدد متزايد من الدوريات البعيدة المدى، ويسرت عملية تقييم إصابات المصابين والمهم في هذا الصدد أن برنامج دوريات البعثة يخطط لزيادة فترة الدوريات إلى ١٠ أيام، مما سيعزز من وجود البعثة في النقاط الساخنة الرئيسية. وحاليا، يجري نشر أكثر من ثلث الدوريات بعيدة المدى أو إعادة توجيهها للمساعدة في عملية التسوية بعد انتهاء النزاع ودعم الاستجابة الإنسانية، بما يشمل مناطق يرول، وتركاكا، ومفولو، وبودي، وميوم، وكوييت، ويبي وايمنوم.

٦٧ - في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بدأ العنصر العسكري في البعثة في القيام بدوريات استباقية في ١٣ منطقة في جنوب السودان حُددت بأنها مناطق محتملة لنشوب العنف بين مجتمعاتها المحلية، وذلك من أجل توفير وجود رادع. وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، جرى توسيع نطاق عمليات البعثة عبر النيل في ولاية أعالي النيل، بما في ذلك القيام بدوريات بعيدة المدى في مملكة الشلك والمناطق البعيدة القريبة من الحدود بين الشمال والجنوب. وقد أدت التدابير الاستباقية التي اتخذتها البعثة مؤخرا إلى منع انتشار العنف، عقب القيام بدوريات بعيدة المدى إلى جيميز في ولاية وسط الاستوائية. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت الاستجابة السريعة من قبل فريق الرصد المشترك للتقارير الواردة عن الصدامات في ابيمنوم على التخفيف من التوترات في المنطقة.

٦٨ - وتعمل البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في جنوب السودان على "توحيد" أنشطتها في مجال الحماية، بسبل منها نظم الإنذار المبكر والنشر السريع لدوريات الحماية المشتركة مع مسؤولي الولاية والأمن. وتساعد الوكالات والصناديق والبرامج أيضا

في تعزيز قدرات المجتمعات المحلية على حماية نفسها عن طريق شبكات الحماية الخاصة بالمجتمعات المحلية، ولا سيما في المناطق المتأثرة، بما يشمل ولاية جونقلي.

٦٩ - لا يزال تعزيز المرور الآمن للرحل الشماليين وقطعائهم في هجرتهم السنوية عبر الحدود بين الشمال والجنوب يشكل إحدى أولويات البعثة الرئيسية المتعلقة بالحماية. وردا على الصدمات التي نشبت بين المسيرية والجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية الوحدة، عقدت البعثة مؤتمرا ثلاثيا في بانتيو في يومي ٣ و ٤ آذار/مارس ٢٠١٠، صاغ مبادئ توجيهية لتيسير الهجرة الآمنة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم البعثة بتدريب الشرطة المحلية في مجال تدابير الردع والمنع والتدخل فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والأزمات أو حالات ما بعد الأزمات، وحفظ الأمن في المجتمعات المحلية، والعنف الجنسي والجنساني، والشؤون الجنسانية وحماية الطفل.

حماية الأطفال

٧٠ - واصلت البعثة جهودها لتأمين الإفراج عن الأطفال المختطفين. وخلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، تم بمساعدة البعثة إعادة ١٣ طفلا إلى أسرهم بعد أن كانوا محتطفين لدى حركة جيش الرب للمقاومة. وكما يتوجب بمقتضى قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وعلاوة على ما ورد من تعهدات بالإفراج عن الأطفال المرتبطين بالجيش الشعبي لتحرير السودان، أرسلت القيادة العليا للجيش الشعبي توجيهها لجميع القادة تأمرهم فيه بالإفراج فورا عن جميع الأطفال الموجودين في الثكنات. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، جرى تسريح ١٠ أطفال جنود كانوا يؤدّون الخدمة في أكاديمية بابانديار للتدريب العسكري في ولاية جونقلي. ودعما لهذا التوجيه، أعدت وحدة حماية الأطفال بالبعثة خريطة لولايات أعالي النيل وجونقلي والوحدة لغرض تتبّع الأطفال الجنود، ويستعين العنصر العسكري في البعثة بهذه الخريطة لإشراك قادة الجيش الشعبي في تلك العملية.

خامسا - الشؤون الإنسانية والإنعاش والعودة

التطورات على الصعيد الإنساني

٧١ - شُرد أكثر من ٤٠ ٠٠٠ شخص في جنوب السودان نتيجة للعنف بين المجتمعات المحلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبذلك يصل العدد الإجمالي للأشخاص المشردين حديثا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلى ٤٤٠ ٠٠٠. وقُتل ما لا يقل عن ٤٥٠ مدنيا من جراء العنف بين المجتمعات المحلية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٠. وقد كان للهجرة

المبكرة للرعاة الشماليين إلى جنوب السودان بسبب تأخر الأمطار وقلتها في عام ٢٠٠٩ دور في تدهور الوضع الأمني، كما تسببت بشكل مباشر في اندلاع العنف في الولايات الحدودية.

٧٢ - وفي إطار الجهود الجارية لتقديم المساعدات المنقذة لحياة ضحايا الاشتباكات، يجري حالياً تنفيذ ٢٦ عملية طوارئ كبرى في تسع ولايات جنوبية. وتنفذ هذه العمليات التي تتم بتنسيق من حكومة جنوب السودان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبدعم من أقسام الشؤون الإنسانية بالبعثة بمشاركة جميع الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وقرابة ١٠٠ منظمة غير حكومية، وقد قُدمت المساعدة إلى ما لا يقل عن ١,٥ مليون شخص. وقد كان الوصول إلى السكان المحتاجين أمراً صعباً بشكل خاص خلال الأشهر الأولى من السنة نظراً لأن العديد من المناطق الأكثر تضرراً يكاد يكون وجود الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية فيه منعدماً بسبب انعدام الأمن ورداءة الطرق وافتقار الحكومة إلى القدرات. وبما أنه ليس هناك سوى مدة محدودة يمكن خلالها القيام بوضع الإمدادات مبكراً استباقاً لقدوم موسم الأمطار وتسببه في انقطاع سبل الوصول إلى معظم مناطق جنوب السودان، فإن الوكالات الإنسانية تقوم بشراء خمسة عناصر إنسانية أساسية ووضعها مسبقاً، وهذه العناصر هي اللقاحات، وأدوية الطوارئ، والمواد غير الغذائية، والبذور والأدوات الزراعية، والأغذية.

٧٣ - وتشير شبكة نظام الإنذار المبكر بالجماعة إلى أن وضع الأمن الغذائي في جنوب السودان سيتهور بشدة نتيجة لتأثير عوامل مجتمعة هي عدم سقوط الأمطار بمعدل كاف في العام الماضي، وضعف المحاصيل أو فشلها لعدة مواسم متتالية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أعلن برنامج الأغذية العالمي أن عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدات الغذائية في جنوب السودان سيصل إلى أربعة أضعاف ما هو عليه، ليصل إلى ٤,٣ مليون نسمة، أي ما يقرب من نصف مجموع السكان في الجنوب. ووفقاً للتقييم السنوي للاحتياجات وأسباب المعيشة الذي يُنفذ بشكل مشترك بين حكومة جنوب السودان وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فإن عدد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي بدرجة بالغة الشدة سيرتفع من حوالي مليون نسمة في عام ٢٠٠٩ إلى ١,٥ مليون في عام ٢٠١٠. هذا بالإضافة إلى ١,٨ مليون نسمة سيعانون من انعدام الأمن الغذائي بدرجة معتدلة الشدة في مرحلة ما، وسيُتلقى ١,١ مليون نسمة غيرهم المساعدات من خلال برامج الدعم الغذائي. ومن المتوقع أن يزيد انعدام الأمن الغذائي في سبع ولايات جنوبية.

٧٤ - وتصدياً للنقص الشديد في الأغذية، يقوم برنامج الأغذية العالمي بوضع نحو ٦٠.٠٠٠ طن متري من الأغذية بصورة مسبقة، وهو ما يكافئ ثلاثة أضعاف الكمية التي وضعت مسبقاً في العام الماضي. وولاية جونقلي هي وجهة نحو نصف ما يجري وضعه مسبقاً من مساعدات، فهي قد تضررت بشدة من انعدام الأمن الغذائي والتزاعات بين المجتمعات المحلية. وفي إطار الجهود الكبيرة الرامية إلى الوصول إلى السكان الضعفاء، زاد برنامج الأغذية العالمي، بشكل سريع، عدد الأشخاص الذين يحصلون على المساعدات الغذائية من ٢٣٠.٠٠٠ شخص في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ١,٢ مليون شخص في شباط/فبراير ٢٠١٠.

٧٥ - وفي شباط/فبراير من عام ٢٠١٠، أظهر استقصاء أجري عن التغذية في مقاطعة أكوبو بولاية جونقلي أن مستويات سوء التغذية في المنطقة تصل إلى مستوى حالات الطوارئ. وتأكد بلوغ معدل سوء التغذية الحاد العام المحدد بنسبة ٤٥ في المائة ومعدل سوء التغذية الحاد الشديد المحدد بنسبة ١٥ في المائة في ثلاثة بايانات (مخيمات) محيطة. وفي مناطق أخرى من ولاية جونقلي، تسجل الوكالات الإنسانية تضاعف أعداد الملحقين ببرامج سوء التغذية ثلاث مرات. وهذا الاتجاه مثير للقلق بشكل خاص لأن ذروة سوء التغذية تُبلغ عادةً بعد عدة شهور من هذا الوقت من العام، أي وقت "فجوة الجوع" التي تحدث في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو.

الإنعاش والتنمية

٧٦ - جرى الدفع قدماً بجهود تحقيق الاستقرار في الولايات المتضررة في جنوب السودان من خلال صندوق إنعاش السودان الذي غُيّر توجيهه بناء على طلب حكومة جنوب السودان ليصبح أداة لتحقيق الاستقرار. وفي ولاية جونقلي، وهي الولاية الأولى التي وقع عليها الاختيار لتلقي أموال تحقيق الاستقرار، أعطيت الأولوية لفتح الطريق الذي يصل بين بلدي بور وبيبور، ويجري الدفع قدماً بهذا المشروع مع مراعاة المزج بين خلق فرص العمل للشباب في الأجل القصير واستخدام المعدات الثقيلة. وفي ولاية البحيرات، حدّدت لجنة أمن الولاية ثلاث أولويات رئيسية منها فتح الطرق لإتاحة نشر قوات الأمن في مناطق النزاع.

٧٧ - وفي ٣ آذار/مارس ٢٠١٠، وقّعت حكومة جنوب السودان والبنك الدولي أربعة اتفاقات منح يلتزم البنك بموجبها بتوفير ما يقرب من ١٢٥ مليون دولار لتمويل الصحة وإصلاح الطرق وتطوير البنى التحتية وتوفير التدريب المهاري للمراهقات. وهذه الأموال جزء من الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين الذي يديره البنك.

٧٨ - وقد تسارعت الجهود المبذولة لتعزيز الوظائف الأساسية لحكومة جنوب السودان. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحت قيادة حكومة جنوب السودان وفي شراكة مع متطوعي الأمم المتحدة وشركاء آخرين، بإعداد مبادرة التنسيب السريع للقدرات دعماً لتنمية قدرات الدولة. ومن خلال هذه المبادرة، سيُنشر عدد يصل إلى ١٥٠ من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين المؤهلين في كل من مكاتب حكّام الولايات العشر لتعزيز قدرة حكومات الولايات على تقديم الخدمات للشعب، وتنشيط الأداء الاقتصادي، وتعزيز الأمن وسيادة القانون في المجتمعات المحلية.

٧٩ - والتحديات التي تواجه حكومة جنوب السودان في هذا المجال تحديات جمة، وإدراكاً من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لحجم العمل المقبل، فقد وقع اختيارها على جنوب السودان للمشاركة في حوار دولي بشأن بناء السلام وبناء الدولة.

العودة وإعادة الإدماج

٨٠ - يقدر العدد التراكمي للعائدين تلقائياً منذ عام ٢٠٠٥ بما يزيد على مليوني نسمة، بينما تجاوز العدد الإجمالي لحالات العودة المنظمة والميسرة للاجئين والمشردين داخلياً ٣٠٠ ٣٤٣. وقد حدث عدد قليل من تنقلات العودة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ومعظمها كانت وجهته محصورة في المناطق الواقعة على طول خط الشمال - الجنوب، ومنها منطقتي أبيي وبحر الغزال الكبرى. ومن المتوقع أن يعود اللاجئون السودانيون الجنوبيون الذين يعيشون حالياً في أوغندا إلى ديارهم ليصوّتوا في استفتاء عام ٢٠١١. وتخطط مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإعادة أكثر من ١٢ ٠٠٠ لاجئ إلى ديارهم في الأشهر المقبلة.

سادساً - الحوكمة وحقوق الإنسان

سيادة القانون

٨١ - اعتمد المجلس الوطني، في جلسته الختامية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تشريعات متعلّقة باتفاق السلام الشامل منها مشروع قانون قوات الأمن الوطني، ومشروع قانون تنظيم السجون ومعاملة السجناء، ومشروع قانون النقابات، ومشروع قانون الطفل، ومشروع قانون استفتاء جنوب السودان، ومشروع قانون استفتاء أبيي، ومشروع قانون الاستطلاع الشعبي لولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. وستشكل هذه القوانين إذا طُبقت عنصراً هاماً من عناصر التقدّم على صعيد تنفيذ الاتفاق.

٨٢ - ولا تزال هناك تحديات خطيرة فيما يتصل بنظام العدالة على نطاق السودان بأسره. فالقضاء بوجه عام يتسم بقدر محدود من الاستقلالية والشفافية، وفي الوقت ذاته يشكل توافر العون القانوني شاعلاً مهماً. وفي جنوب السودان، يتمثل أحد التحديات الرئيسية في الافتقار إلى المؤسسات التشريعية والقضائية ومؤسسات إنفاذ القانون، خاصة في مجالات الهياكل الأساسية المادية، والمهنيين المهرة، ومعدات النقل والاتصالات.

٨٣ - وفي جنوب السودان، تواصل البعثة تقديم الدعم الاستشاري لعملية الإصلاح التشريعي، بما في ذلك تقديم الدعم التقني لعمليات صياغة التشريعات. وقد قامت البعثة أيضاً بإسداء المشورة إلى الجهاز القضائي بخصوص تقليص المدد الطويلة لإبقاء المتهمين قيد الحبس الاحتياطي وأنجزت ثلاث حلقات عمل ناجحة بشأن تلك المسألة بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٨٤ - وأنشأت البعثة خلية المشورة والتنسيق لقطاعي العدالة والأمن في جنوب السودان لتسهم في دعم تطوير قطاعي العدالة والأمن بشكل أكثر اتساقاً وكفاءة ولتعزز التنسيق بين مؤسسات حكومة جنوب السودان، والكيانات التابعة للأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، وغير ذلك من الجهات الفاعلة الدولية.

حقوق الإنسان

٨٥ - في حين حصلت بعض التطورات الإيجابية في التصدي للتحديات المتعلقة بحقوق الإنسان في السودان، فإن الشواغل الرئيسية المتعلقة بالتشريعات والسياسات لا تزال قائمة، ولا سيما فيما يتعلق بالبيئة الانتخابية. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وردت أنباء عن حدوث انتهاكات للحقوق السياسية والحريات بما في ذلك ارتكاب مضايقات وأعمال تخويف وعمليات اعتقال واحتجاز تعسفيين من قبل جهاز الأمن والمخابرات الوطني في الشمال والجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب (نوقشت بالتفصيل في الفرع المتعلق بالانتخابات في هذا التقرير).

٨٦ - وفي هذا السياق، يوفر استمرار تطبيق قانون قوات الأمن الوطني وقانون الإجراءات الجنائية مظلة قانونية لارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات الأمن الحكومية في الشمال والجنوب. وفي هذا السياق، تقوم بعثة الأمم المتحدة في السودان بمعالجة قضايا حقوق الإنسان مع حكومة الوحدة الوطنية من خلال عقد اجتماعات منتظمة مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

٨٧ - ولا يزال القلق مستمراً بشأن تطبيق عقوبة الإعدام في السودان. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أُعدم ستة رجال متورّطين في قتل ١٣ من رجال الشرطة خلال أعمال شغب اندلعت في حي سوبا الأراضي في الخرطوم في عام ٢٠٠٥، على الرغم من المناشدات التي قدمها ثلاثة مقررّين خاصين للأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في السودان. وفي تطور إيجابي، قامت حكومة السودان، في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠، بإطلاق سراح ٥٧ محكوماً بالإعدام، عقب الاتفاق السياسي الذي تمّ التوصل إليه مع حركة العدل والمساواة. وكان قد حُكم على خمسين من المحتجزين بالإعدام لتورّطهم في هجوم حركة العدل والمساواة على أم درمان في أيار/مايو ٢٠٠٨.

٨٨ - وفي حين لوحظ إحراز تقدم كبير في القدرة التشغيلية لمفوضية حقوق الإنسان في جنوب السودان، فإن إنشاء المفوضية القومية لحقوق الإنسان المنصوص عليها بموجب اتفاق السلام الشامل لم يتحقق بعد.

٨٩ - وتعاونت حكومة الوحدة الوطنية بشكل كامل مع الخبير المستقل التابع لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مجال حالة حقوق الإنسان في السودان خلال زيارته الأولى للبلد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠١٠، شاركت حكومة الوحدة الوطنية في منتدى حقوق الإنسان، وذلك من خلال إقامة حوار مع الأمم المتحدة والمجتمع الدبلوماسي ومجتمع المانحين والمجتمع المدني بشأن التحديات القائمة في مجال حقوق الإنسان في السودان.

سابعاً - القضايا الشاملة في البعثة

الإعلام

٩٠ - ساهمت الحملة الإعلامية التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة في السودان في إعطاء أولوية للتوعية بأهمية الانتخابات أثناء الفترة السابقة لإجراء الانتخابات الوطنية. ونظمت البعثة دورات إعلامية للتوعية بأهمية الانتخابات في الجامعات ومخيمات المشردين داخليا في العديد من الأماكن في السودان، ونظمت دورات تدريبية لوسائل الإعلام المحلية في الخرطوم في مجال تقديم التقارير عن الانتخابات.

٩١ - وعلى الرغم من تزايد الحاجة لوسيلة مستقلة للث الإعلام على الصعيد الوطني، لا سيما في الفترة التي تسبق الانتخابات، لم تقم الحكومة بعد بتخصيص تردد على موجة إف إم (FM) في شمال السودان لإذاعة مرايا التي ترعاها الأمم المتحدة. وقد وسّعت الإذاعة

نطاق تغطيتها في جنوب السودان بتركيب جهاز إرسال على موجات إف إم (FM) في كابوت (ولاية شرق الاستوائية) تبث يوميا على الموجة القصيرة.

السلوك والانضباط

٩٢ - عززت بعثة الأمم المتحدة في السودان تركيزها على منع سوء السلوك بالنظر إلى البيئة المتغيرة التي تسبق الانتخابات في السودان. ونُفذت برامج تدريب وتوعية في جميع القطاعات، كما استمر رصد عوامل الخطر مع زيادة التفاعل بين أفراد حفظ السلام والمجتمعات المحلية/القادة المحليين خلال هذه المرحلة الانتخابية.

٩٣ - ولا يزال تقييد أفراد بعثة الأمم المتحدة في السودان، بجميع فئاتهم، بمدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك وسياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين يشكل أولوية رئيسية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت إلى البعثة سبعة ادعاءات تتصل بحالات سوء سلوك خطيرة وُضعت قيد الاستعراض.

الشؤون الجنسانية

٩٤ - قدمت البعثة الدعم الفني والمشورة إلى الشركاء بشأن المسائل المتصلة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وشمل ذلك عقد اجتماعات مع اللجان العليا للدولة وتنظيم برامج تدريب في مجال التصدي للعنف الجنساني للمستفيدين من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتنظيم حلقة عمل مدتها ثلاثة أيام تتعلق بالسياسة الوطنية لتمكين المرأة وذلك بالتعاون مع وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل.

٩٥ - وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠١٠، أنشئت فرقة عمل تابعة لوزارة العدل لتوفير الخبرة الفنية والمشورة في مجال تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، بالتعاون مع البعثة.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٩٦ - واصلت البعثة دعم إدماج التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ونظمت حملة للتوعية وبناء القدرات استفاد منها أكثر من ٣٠٠ ٤ من أفراد الشرطة السودانية، بما في ذلك ٢٠٠ ١ من المجندين الجدد، و ٦٠٠ من المقاتلين السابقين. كما نُظمت حملات للتوعية في صفوف الشباب والجماعات النسائية ومخيمات المشردين داخليا.

أمن الموظفين

- ٩٧ - لا تزال أعمال الإجرام والسطو تشكل تهديدات بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة. وقد وقع ما لا يقل عن ٤٠ حادثة تتصل بالسرقة والكسر وإحداث أضرار جنائية وقطع الطرق ضد موظفي الأمم المتحدة ومركباتهم ومساكنهم.
- ٩٨ - غير أنه مع تحسن الوضع الأمني، تم تخفيض المرحلة الأمنية في شمال السودان من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية اعتباراً من ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

التنسيق مع بعثات حفظ السلام الأخرى

- ٩٩ - حضرت القيادة العليا لبعثة الأمم المتحدة في السودان معتكفاً في كيغالي في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٠ بشأن السلام والأمن والانتعاش والتنمية في دارفور. وقد نظمت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ذلك المعتكف، وحضره ممثل عن فريق دعم الوساطة المشترك ومبعوثون خاصون من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

الجوانب المالية

- ١٠٠ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٣/٢٧٣ بقاء المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، مبلغ ٩٥٨,٤ مليون دولار للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، فإن تكلفة الإنفاق على البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ ستكون مقصورة على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة.
- ١٠١ - وحتى ١٧ آذار/مارس ٢٠١٠، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٣٨٢,٣ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ١٦٢ ٤ مليون دولار.
- ١٠٢ - وسُددت تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات إلى الحكومات المساهمة بقوات عن الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ والفترة المنتهية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، على التوالي.

ثامنا - الملاحظات والتوصيات

١٠٣ - أحرز طرفا اتفاق السلام الشامل تقدماً في عدد من الجبهات على مدى الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك حل النزاع الذي طال أمده بشأن نتائج التعداد، كما أحرزا تقدماً بشأن ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب. إلا أن جدول الأعمال السياسي السوداني لا يزال متوتراً، وبما أنه قد بقي على الاستفتاءين أقل من ١٠ أشهر، فمن المرجح أن يكون للتأخير في معالجة أي من القضايا الرئيسية العالقة انعكاسات خطيرة على عملية السلام برمتها. وكما دعوت في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، في هذه المرحلة، يصبح من اللازم على القيادة السياسية السودانية وشركائها إيلاء الأولوية للقضايا الأكثر حيوية بالنسبة للسلام والأمن، والمضي قدماً بأسرع ما يمكن.

١٠٤ - وأرحب بالتزام الطرفين مجدداً بالتفاوض على قضايا ما بعد الاستفتاء، وعلى وجه الخصوص إنجازهما المتمثل في الاتفاق على عملية التفاوض وهيكل التفاوض. واحترم عزمهما على إجراء المفاوضات بصفة ثنائية، وأنا على استعداد لتقديم المساعدة حسبما يطلب مني ومتى طلبت تلك المساعدة. وأحث على بدء المحادثات الموضوعية بين الطرفين بطريقة جادة بمجرد أن يتحقق المؤشر الهام المتمثل في إجراء الانتخابات.

١٠٥ - إن الفترة التي تسبق الانتخابات، والتي تلي الانتخابات مباشرة، ستكون فترة حساسة بصفة خاصة. وينبغي لهذه الانتخابات أن تلعب دوراً إيجابياً في تعزيز الفرص المتاحة أمام الشعب السوداني للعب دور أكثر نشاطاً في الحياة السياسية في بلاده، وأن تجعل صوته السياسي مسموعاً. وأدعو جميع الأطراف المعنية لأن تضمن بأن تكون البيئة الانتخابية مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ومقبولة للشعب السوداني. كما أدعو حكومة الوحدة الوطنية والحركات المسلحة في دارفور وأصحاب المصلحة لأن يضمنوا بأن تستمر المفاوضات المفوضية إلى اتفاق سلام شامل بالسرعة الكاملة في فترة ما بعد الانتخابات.

١٠٦ - وفي فترة ما بعد الانتخابات المقبلة، فإن تقديم الدعم من أجل تهيئة الظروف لإجراء الاستفتاءين وعمليات ما بعد الاستفتاء بطريقة سلمية، سيسهلان أولوية عليا بالنسبة للبعثة. ومن ثم، أؤكد على الأهمية القصوى لكل من التحضيرات التقنية الفعالة لعملية التصويت أثناء الاستفتاء، وإبرام اتفاق عملي بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاء. وقد أدت الحساسية السياسية لهاتين المسألتين إلى القلق والحذر من قبل طرفي اتفاق السلام الشامل كليهما. إلا أنه في هذه السنة السادسة والأخيرة من الفترة الانتقالية، من الأمور البالغة الأهمية عدم استخدام هذا الحذر لعرقلة التطبيق الكامل لاتفاق السلام الشامل. وأحث طرفي الاتفاق على أن يقوموا على وجه السرعة بإنشاء لجان فنية للاستفتاء في كل من أبيي وجنوب السودان، وأن يبدأوا في المفاوضات بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاء. وتقف بعثة الأمم المتحدة في السودان على أهبة الاستعداد لمساعدة طرفي الاتفاق في هذه الجهود، وفي تحسين التنسيق بين الشركاء الدوليين الداعمين لهذه العملية.

١٠٧ - وتتمثل إحدى أهم القضايا التي تجب معالجتها من قبل الطرفين في الوضع في أبيي، ولا سيما فيما يختص بمخاوف مجتمعي قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك. ومن الأهمية بمكان السماح لأن تقوم لجنة ترسيم الحدود بتنفيذ أعمالها في منطقة أبيي، وبأن يتم وضع آليات من قبل حكومة الوحدة الوطنية لضمان مشاركة المسيرية ودينكا نقوك فيما تبقى من عمليات اتفاق السلام الشامل.

١٠٨ - وفي إطار المناقشات بشأن الترتيبات الخاصة بعقد الاستفتاءين والاتفاقات الضرورية التي يجب إبرامها بشأن عدد من المسائل ذات الصلة، ينبغي إجراء التخطيط الملائم لفترة ما بعد الاستفتاءين، بغض النظر عن نتائجهما. وفي هذا الصدد، فستقوم الأمم المتحدة بإجراء مشاورات غير رسمية مع شركائها في السودان وفي المجتمع الدولي لدراسة تصورات ما بعد الاستفتاءين والدعم الذي قد يكون مطلوباً. ومع اقتراب نهاية الفترة الانتقالية، وبغض النظر عن نتيجة الاستفتاء في جنوب السودان، فمن اللازم تعجيل الجهود لبناء قدرات حكومة جنوب السودان بسرعة لكي تكون قادرة على تنفيذ المهام الأساسية للحكم. وستقوم الأمم المتحدة، في إطار شراكة مع حكومة جنوب السودان، وبالتشاور مع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، بوضع خطة لبناء القدرات تحدد نهجاً متوازناً للأولويات والجدول الزمني على المديين القصير والمتوسط، ويتمثل الهدف الأساسي من ذلك في مساعدة الحكومة على إنشاء مؤسسات مؤدية لوظائفها وخاضعة للمساءلة.

١٠٩ - وستواجه بعثة الأمم المتحدة في السودان في الفترة المقبلة تحديات رئيسية فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للاستفتاء، والأمن في الجنوب، وبناء القدرات في مناطق عمليات البعثة. وفي هذا الصدد، ستواصل البعثة العمل في جوانب الموارد البشرية والتخطيط المتصلة بمشاركة البعثة في هذه المجالات.

١١٠ - وفي ضوء ما تقدم، فإنني أوصي بأن ينظر مجلس الأمن في تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان لفترة أخرى مدتها ١٢ شهراً، حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١.

١١١ - وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص السابق للسودان، أشرف قاضي، ونائبة الممثل الخاص، أميرة حق. كما أود أن أعرب عن ترحيبي بممثلي الخاص الجديد، هايلي منكريوس، ونائبي الممثل الخاص الجديدين، جاسبير ليدر، وجورج شاربنتييه، وأن أشكر جميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في السودان، والدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والجهات المانحة، لما يبذلونه من جهود دؤوبة لمساعدة الشعب السوداني في تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

